

القرار ١٦٦٣ (٢٠٠٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٣٩٦، المعقودة يوم ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبيانات رئيسه السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، ولا سيما القراران ١٦٢٧ (٢٠٠٥) و ١٦٥٣ (٢٠٠٦)، والبيان المؤرخ ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/5)،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية،

وإذ يرحب بتنفيذ الأطراف اتفاق السلام الشامل المبرم في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وإذ يحثها على الوفاء بالتزاماتها،

وإذ يعرب عن تقديره لالتزامات البلدان المساهمة بقوات لدعم بعثة الأمم المتحدة في السودان، وإذ يشجع على نشر تلك القوات لتمكين البعثة من دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل في حينه،

وإذ يؤكد من جديد وبأشد العبارات ضرورة قيام جميع أطراف النزاع في دارفور بوضع حد للعنف والأعمال الوحشية،

وإذ يؤكد أهمية الطابع الملح لاختتام محادثات أبوجا بنجاح، وإذ يناشد الأطراف التوصل إلى اتفاق سلام في أقرب وقت ممكن،

وإذ يرحب بالبلاغ الصادر عن الاجتماع السادس والأربعين لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، وقراره القاضي بأن يدعم، من حيث المبدأ، تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة في إطار الشراكة القائمة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في



أفريقيا، والعمل على التوصل إلى اتفاق سلام بشأن دارفور في نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦،

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء انتقال الأسلحة والجماعات المسلحة عبر الحدود كعملية التمرد الوحشية والطويلة الأمد التي يقوم بها جيش الرب للمقاومة والتي تسببت في قتل واحتطاف وتشريد العديد من المدنيين الأبرياء في السودان،

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

١ - **يقرر** تمديد ولاية البعثة حتى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، مع اعتزام تجديدها لفترات أخرى؛

٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس مرة كل ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة؛

٣ - **يكرر** طلبه الوارد في الفقرة ٢ من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥) القاضي بأن تظل البعثة على اتصال وتنسيق وثيقين ومستمرين مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على جميع المستويات، **ويحثها** على مضاعفة جهودها في هذا الصدد؛

٤ - **يطلب** إلى الأمين العام، أن يقوم بمشاركة الاتحاد الأفريقي، وبالتشاور الوثيق والمستمر مع مجلس الأمن، وبالتعاون والتشاور الوثيق مع الأطراف في محادثات أبوجا للسلام، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، بدفع عجلة عملية التخطيط التحضيرية اللازمة لتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الخيارات المطروحة بشأن الكيفية التي يتسنى بها للبعثة تدعيم الجهد المبذول من أجل إحلال السلام في دارفور عن طريق تقديم مساعدة انتقالية مناسبة إضافية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي تشمل المساعدة في مجال اللوجستيات والتنقل والاتصالات، وأن يقدم الأمين العام إلى المجلس بحلول ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ مجموعة من الخيارات لعملية الأمم المتحدة في دارفور لكي ينظر فيها؛

٥ - **يشجع** الأمين العام على أن يواصل تقديم أقصى قدر ممكن من المساعدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان؛

٦ - **يطلب** إلى الأمين العام وإلى الاتحاد الأفريقي التشاور مع المنظمات الدولية والإقليمية والدول الأعضاء لتحديد الموارد اللازمة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان أثناء تحويلها إلى عملية تابعة للأمم المتحدة؛

٧ - يدين بقوة الأنشطة التي تضطلع بها الميليشيات والجماعات المسلحة كجيش الرب للمقاومة التي تواصل الاعتداء على المدنيين وارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في السودان؛ ويحث في هذا الصدد بعثة الأمم المتحدة في السودان على الاستفادة الكاملة من ولايتها وقدراتها؛

٨ - يشير إلى القرار ١٦٥٣ (٢٠٠٦)، وإلى طلبه القاضي بأن يقوم الأمين العام بتقديم توصيات إلى المجلس؛ ويتطلع إلى تلقي بحلول ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ هذه التوصيات التي قد تتضمن مقترحات بشأن الكيفية التي يتسنى بها لوكالات الأمم المتحدة وبعثاتها، وبصورة خاصة بعثة الأمم المتحدة في السودان، أن تتصدى بفعالية أكبر لمشكلة جيش الرب للمقاومة؛

٩ - تشجع الأطراف السودانية على الانتهاء من إنشاء مؤسسات وطنية لترع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، كما ينص على ذلك اتفاق السلام الشامل وعلى تسريع عملية وضع برنامج شامل لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في السودان، كما ينص على ذلك القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)؛

١٠ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.